

مؤكده كما لو فقد الثمن من مال نفسه والثانية ان يؤكل صاحب الدين رجلا يشترى له شيئا من مديونه فاذا اشتراه بصير قضا صا بما كان للموكل على البايع من المحل المزبور وكذا في كالة القاعد **سئل** في رجل وكل بيدا وكا لتزاعمة مفوضه الجراير في قبض ما يجب له قبضه وصرفه في ذلك ففتا على ذلك مدة وصدقه على القبض وكذا في بعض المصروف فهل يقبل قوله بيمينه فيما لا يكذب الظاهر **جواب** نعم والمسئله في كغيره من الوكالات مفصلة فاجمع اليها فانما مفيد جدا **سئل** فيما اذا وقع زيد جاريت له واذن له ان يصرف عليها النفقة في كل يوم كذا مصري يزوج ويخرج بغير ذلك عليه وصار يتفق القدر المذكور على الجارية مدة معلومة وزيد غايب ثم مات زيد عن ورثة وترك وصيه يريدهم والمأذون له الرجوع في تركه الاذن بغير ما صرفه باذنه بعد ثبوت الاذن والصرف وقدر المبلغ المصروف في الوجه الشرعي فهل له تركه وذلك **جواب** نعم سئل ابو حامد عن وكل رجلا وكا لتزاعمة على ان يقوم بامره وينفق على اهل من مال الموكل ولم يبين عليه شيئا في الاتفاق ولكن اطلق له ثم ان الموكل مات وجا ورثته فطالبوا الوكيل ببيان ما انفق وصرفه هل يجب عليه ان يبين فقال ان كان ثقتك بصدقي فيما قال وان اتممت حلفه وليس عليه بيان جفته الاتفاق الا اذا ذكر خراجا ولم يكن للصغير شعبة معروفة وسئل عن عاصي ابن احمد فقال هذا علي

وجهين

وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من قافله البيعة وان اراد الخروج من الضمان قال قول قوله من وكا لتزاعمة الدهر في فتاوي اهل المصر اقوله على هذا في الفتاوي بخير تنبأ نيا لوجه الاول يدعي الدين وللموكل ينكر والبيعة على المديع واليمين على المنكر وفي الوجه الثاني الوكيل ينكر الضمان ويدعي تخريج عهده في الأمانة والقول قول الامين باليمين **سئل** فيما اذا بعث المديون مبلغ الدين مع رسوله لداينه فهل مع الرسول فهل يملك على المديون **جواب** نعم نعم للمديون المال على يد رسول فملك فان كان رسول الدين هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه انشأه من الوكالة **سئل** فيما اذا وكل زيد عا في استجار طاحوته وقف فاستجاره لثمن ناظر الوقف وقضاه الوكيل ثم بعد مدة تقابل مع الناظر عند التواجر فهل تكون نفيلته غير صحيحة وينتفي لها حرم يبد الموكل اليها مدة عقد التواجر المزبور **جواب** الوكيل بالا ستجار ولا يملك الاقالة بعد القبض استحسانا كذا في وكا لتزاعمة البيعة والتاخر خاتمة ومثله في فتاوي الفقهاء من الوكالات عن الغائبية والحيط البرهاني **سئل** فيما اذا دفع زيد لعمرو مبلغا معلوما من الدراهم وكل باقرضه من رجل معين وببيع سلعة زيد للرجل المذكور ففعل عمر ذلك ولا بد من عمر وانما يتحقق ثمن السلعة فهل يكون ثمنها المزبور دون عمر **جواب** نعم وصح التوكيل بالاقراض بالاستئذان بلا زية والتوكيل بالبيع جائز **سئل** في الوكيل بالبيع اذا باع المبيع وسله الى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن وهلك باقيه ويريد الموكل مطالبة الوكيل بذلك